

تحرك عاجل

سجين قيد الحبس الانفرادي منذ أشهر

لا يزال عليّ عراس قيد الحبس الانفرادي منذ فترة طويلة، منذ أن نُقل إلى سجن تفلت 2 المحلي في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016؛ مما أدى إلى تدهور حالته الصحية بشدة.

نُقل السجين البلجيكي المغربي عليّ عراس في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016، من سجن سلا 2 المحلي إلى سجن تفلت 2 المحلي، الذي يبعد 60 كيلومترًا عن العاصمة الرباط. ومنذ ذلك الحين، احتجزته سلطات السجن داخل الحبس الانفرادي، داخل بناية تكاد تكون خالية، وقصّرت وقت بقائه في فناء السجن على ساعة واحدة في اليوم. ووفقًا لما قالته أسرته ومحاموه، فإنه ينام على أرضية من البلاط الخرساني، ومعه بعض الأغذية، ولا يُسمح له بالاستحمام سوى مرة واحدة أسبوعيًا، ولا يُقدم له ما يكفي من الطعام. كما لا يُسمح له أيضًا بإجراء سوى مكالمات هاتفية وجيزة أسبوعيًا لأسرته التي لا تتمكن في أغلب الأوقات من زيارته، إذ يعيش أغلب أفرادها في بلجيكا، بينما يعيش والده المسن، الذي يعاني من المرض الشديد، بملييلية، في إسبانيا. كما تسببت أوضاع الاحتجاز القاسية في التدهور البالغ لحالة عليّ عراس الصحية، التي ساءت بالفعل بعد أن أمضى ستة أعوام داخل الاحتجاز؛ فكثيرًا ما يعاني من القيء والإغماء. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ويناير/كانون الثاني 2017، قام ممثلون من "المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب" بزيارة عليّ عراس في السجن، ولكنه لا يزال محتجزًا داخل الحبس الانفرادي.

ولا يقوم عليّ عراس بأي تواصل حقيقي يُذكر مع غيره من المُحتجزين، حيث يظل محبوسًا داخل زنزانته الانفرادية لمدة تتراوح بين 22 ساعة و23 ساعة في اليوم، وذلك منذ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وهذه الأوضاع ترقى إلى أوضاع الحبس الانفرادي المطول، وفقًا لـ"قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد مانديلا"). ويرقى الحبس الانفرادي المطول إلى أجل غير مسمى، إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقاب القاسية واللاإنسانية والمهينة، وفقًا لـ"قواعد مانديلا"، ولا يجب فرضه تحت أي ظروف. وفي معرض رد "المنندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج" في المغرب على رسالة منظمة العفو الدولية، والتي أعربت فيه عن بواحث قلقها إزاء أوضاع



الحبس الانفرادي التي يُحتجز بها عليّ عراس، قالت إن سبب عزله يرجع إلى أن السجن أُنشئ حديثًا ولا يأهله سوى عدد قليل من السجناء؛ إلا أن العزل ليس بالضرورة أن يكون مقصوداً به المعاقبة كي يشكل حبساً انفرادياً.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الفرنسية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات المغربية على أن تُتهيء الحبس الانفرادي لعليّ عراس على الفور، وأن تعمل على احتجازه في أوضاع إنسانية؛
- دعوة السلطات المغربية إلى أن تضمن عرضه فوراً على أخصائي صحي مؤهل، يوفر له الرعاية الصحية، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب، بما تتضمنه من مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة الواعية؛
- حث السلطات على أن تنفذ قرار "فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي"، الذي دعاها إلى أن تُفرض على عليّ عراس فوراً وأن تمنحه تعويضاً كافياً.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 27 مارس/آذار 2017 إلى الجهات التالية:

المنسوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

سيادة المنسوب العام محمد صالح تامك

المنوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

زاوية شارع العرعار وزنقة الجوز

حي الرياض، الرباط

المغرب

فاكس: + 212 5 37 19 71 26

وزير العدل والحريات

معالي الوزير مصطفى الرميد

وزارة العدل والحريات

ساحة المامونية - ص.ب 1015

الرباط

المغرب

فاكس : + 212 5 37 212 47 25 73 5

الوفد الدولي لحقوق الإنسان

المندوب الوزاري

محجوب الهيبة

ملتقى شارع ابن سينا وزنقة واد المخازن

أكدال، الرباط، المملكة المغربية

فاكس : +212 5 37 67 11 55

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. وهذا هو التحديث الرابع للتحرك العاجل UA 219/15. ولمزيد من المعلومات:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/2828/2015/ar/>

تحرك عاجل

سجين قيد الحبس الانفرادي منذ أشهر

معلومات إضافية

أمضى عليّ عراس ستة أعوامٍ من مدة الحكم بسجنه 12 عامًا، عقب محاكمة فادحة الجور، أُدين خلالها بالانتماء إلى الجماعة الإجرامية المعروفة باسم "شبكة بلعيرج"، وشراء الأسلحة لصالحها، كما زُعم؛ ولكن عليّ عراس ينكر هاتين التهمتين. واستندت المحكمة إلى "اعترافٍ" يقول إنه انتزع منه تحت وطأة التعذيب. ولم يُجر تحقيق كافٍ حول مزاعم احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي بسجنٍ سري، وتعرضه للتعذيب لمدة عشرة أيام، عقب اعتقاله في 14 ديسمبر/كانون الأول 2010، بعدما سلمته إسبانيا للمغرب بناءً على طلب المغرب؛ ثم استأنف حكم إدانته أمام "محكمة النقض" في المغرب في 2012، إلا أن بعد مرور أربعة أعوام، لم تُصدر المحكمة قرارًا بعد.

وفي 2013، دعا "فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي"، السلطات المغربية إلى أن تُفرج عن عليّ عراس على الفور، بعد أن خُصص الفريق إلى أن على قد أُدين بمجرد الاستناد إلى "اعترافات" انتزعت تحت وطأة التعذيب. وفي 2014، خلّصت "لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب" على نحو مماثل إلى أن "الاعتراف" كان له أثر حاسم في إثبات إدانته، في غياب التحقيقات الكافية بشأن تعرضه للتعذيب الذي أبلغ عنه.

وفي يوليو/تموز 2014، قررت "لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، أن إسبانيا قد خرقت التزاماتها بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" بتسليمها عليّ عراس إلى المغرب؛ على الرغم من تحذيرات الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية. وطلبت من إسبانيا أن تقدم تعويضًا كافيًا لعليّ عراس، وأن تتخذ كافة التدابير الممكنة للعمل مع السلطات المغربية، بغية ضمان أن احتجازه في المغرب بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وفي 2015، وكذلك "لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب" عن بواعث قلقها إزاء تسليمه في 2010، ودعت إسبانيا إلى التحقيق بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب. وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة التي تؤكد تعرض عليّ عراس لانتهاكات حقوق الإنسان؛ فلم تقدم له السلطات المغربية أو الإسبانية، إلى اليوم، أي تعويضات.

وفي الوقت نفسه، طلبت السلطات البلجيكية عدة مرات زيارة عليّ عراس في السجن، إلا أن رد السلطات المغربية لم يأت إيجابياً، وكان آخر هذه المرات في يونيو/حزيران 2016. وطلب عليّ عراس من السلطات البلجيكية على مدى أعوام أن توفر له مساعدة قنصلية، أبدت في بادئ الأمر عدم استعدادها لتوفيرها له بسبب جنسيته المزدوجة. بيد أن محكمة استئناف بروكسل أصدرت قراراً في سبتمبر/أيلول 2014، يأمر السلطات بتوفير المساعدة له. وتقدمت السلطات البلجيكية بدعوى إلى "محكمة النقض البلجيكية" للطعن في قرار "محكمة استئناف بروكسل؛ ومن المتوقع صدور الحكم في الشهور القادمة.

الاسم: علي عراس

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 219/15 رقم الوثيقة: MDE 29/5627/2017 المغرب /الصحراء الغربية بتاريخ: 13 فبراير/شباط 2017